العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة
الواقع وآفاق المستقبل

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم(*)
muthanakhairi@yahoo.com

الملخص:

ينصب اهتمامنا في هذا البحث على دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة في الجزائر خلال حقبة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الممتدة منذ العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠١٤ . هذا فضلاً عن ان استمرار بوتفليقة في الحكم لولاية رابعة ، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة العلاقة بينهما .

انطلقنا في بحثنا من فرضية مفادها "ان طبيعة العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر هي علاقة قلقة فكل منهما يحاول ان يسحب الأخرى ليضمها إليه ويخضعها له، ولم تحسم تلك المواجهة لأي من الطرفين وتلك مسألة تمتد بجذورها إلى ما قبل حصول الجزائر على استقلالها".

المقدمة:

تعد الجزائر من بين الأنظمة السياسية التي يؤدي فيها الجيش دوراً متميزاً، وتقف وراء ذلك الدور العديد من الأسباب التي يمكن الرجوع بها إلى حقبة حرب التحرير، وفيها أدى جيش التحرير الوطني دوراً متميزاً، مايزال مؤثراً، ويبدو التأثير واضحاً، من خلال تدخل الجيش في الحياة السياسية الجزائرية، وكثيراً ما نازعت المؤسسة العسكرية مؤسسة الرئاسة في الجزائر.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

من هنا كان اهتمامنا منصباً في هذا البحث على دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة في الجزائر خلال حقبة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الممتدة منذ العام ١٩٩٩وحتى العام ٢٠١٤ سنة كتابة البحث، هذا فضلاً عن استمرار الرئيس بوتفليقة بالحكم لولاية رابعة، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة العلاقة بين الاثنين.

انطلقنا في دراستنا هذه من فرض رئيس مفاده " ان العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر خلال حقبة حكم بوتفليقة هي علاقة قلقة فكل مؤسسة تحاول أن تسحب الأخرى لتضمها إليها وإخضاعها ، ولم تحسم تلك المواجهة لأي من الطرفين وتلك مسألة تمتد بخلفيتها إلى ما قبل حصول الجزائر على استقلالها " .

المبحث الأول: جذور العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية وتطوراتها

ان تحليل معطيات التجربة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال (و حتى قبل الحصول عليه) و إلى غاية اليوم ، يبرز لنا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ، فالجيش كان دائما هو الفيصل الذي يحسم الموقف لهذه الجهة أو تلك . و ما يميز الجيش الجزائري هو كونه قد خلق الدولة الجزائرية وليس العكس، وقد أكدت الباحثة الفرنسية "جيريميدوتاي" ذلك بقولها: "بصفة عامة، أراد الجيش في الجزائر أن يكون مالكا للدولة التي صنعها، فهو الشرعية و هو السلطة".[١]

أولاً : إدراك بوتفليقة لدور المؤسسة العسكرية

اتسم بوتفليقة بالقسم الأكبر من المواصفات التي تنطبق على صورة المرشح الاقرب الى عواطف وعقول الجنرالات في تلك المرحلة فهو مدني ولا ينتمي الى B. T. S، (باتنة، تبسة وسوق أهراس)، وهو من المجاهدين الاوائل في صفوف الثورة الجزائرية، وهو بومديني شارك في إطاحة الرئيس "احمد بن بله"، وهو الشخصية الجزائرية الأكثر خبرة بالشؤون الدولية ، وقد خبره معظم القادة العسكريين في كل العهود.

ثانياً : دعم المؤسسة العسكرية لترشيح بوتفليقة للرئاسة

قبل إجراء انتخابات نيسان / ابريل ١٩٩٩ تردد " ان المؤسسة العسكرية حسمت اسم الرئيس الجديد سلفاً – وهو بوتفليقة وزير الخارجية الأسبق في عهد " بومدين " –لأنها ترى فيه امتداداً لعصرها الذهبي في ذلك العهد "[٢] ، وعبر خالد نزار (عضو المجلس الأعلى للدولة ووزير دفاع سابق) صراحة في كانون الثاني / يناير ١٩٩٩ عن دعمه لترشيح "بوتفليقة" بوصفه "الشخص المناسب لرئاسة الجزائر في الفترة القادمة"[٣]. بمعنى أن المؤسسة العسكرية " تدخلت بشكل علني وصريح في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩ للتأكيد على مرشحها عبد العزيز بوتفليقة، و الهدف من ذلك لا يقف عند حد إنجاح مرشحها وتمرير سياستها في معالجة الأزمة عن طريقه، بل يتعداه إلى الرغبة في إيصال الرجل إلى السلطة من موقع ضعف بوصفها صاحبة الفضل عليه وبذلك لن يتمكن من الاندفاع بعيدا عنها ".[٤]

وأَثار هذا الموقف انتقادات من جانب المرشحين الآخرين . مما دفع الرئيس السابق " اليامين زروال " في ١٣ شباط / فبراير ١٩٩٩ إلى التأكيد " انه ليس من حق أي مرشح ادعاء انه يتمتع بتأييد جهة أو مؤسسة في الدولة ، وانه ليس من حق احد التحدث باسم مؤسسات الدولة دون صفة شرعية تخول ذلك " [٥]. وكان يلمح في الفقرة الأخيرة إلى موقف " نزار " الذي رد في ١٦ شباط / فبراير ١٩٩٩ " بان مواقفه السياسية الأخيرة– أي دعمه لترشيح بوتفليقة – مواقف شخصية ، وانه سيستمر في إبداء وجهة نظر كلما أملى عليه ضميره . ذلك من اجل خير بلاده كون ذلك من حقه وواجبه كمواطن، ولا يهمهُ في هذا من يريدون الانهماك في تحليلات سياسية[٦]. وكتب " خالد نزار" في مذكراته عن الانتخابات الرئاسية ما يأتي " كانت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩أحسن انتخابات في الجزائر منذ ١٩٦٢" [٧] .

ورغم أن قرار الرئيس بوتفليقة في ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٠ بإقالة تسعة من كبار ضباط الجيش آنذاك – منهم قائد الحرس الرئاسي وقائدي القوات البرية والبحرية – ونقل سبعة آخرين في اكبر تعديل شهدته هياكل المؤسسة العسكرية اثار "تكهنات" بوجود خلاف

حاد في علاقة الرئيس بالجيش . إلاأن "بوتفليقة" أكد في تصريحات كثيرة "ان هذه العلاقة ترقى إلى إيمان كل طرف بقيمته ودوره وأهميته للوطن في منعطف أقل ما يوصف به انه شديد الخطورة وانه يؤمن بضرورة التنسيق بينه وبين الجيش. ولن يتخلى عن صلاحياته الدستورية ولن يتجاوزها كذلك"[٨].

جدد "بوتفليقة" ثقته في المؤسسة العسكرية، وإن كان لم ينف انتقاده لأفراد شابت تصرفاتهم مآخذ لفتت نظر الرأي العام، مضيفاً: "أن هناك مشكلات استثنائية نتجت عن قيام الجيش بدور الشرطة والأمن بسبب ظروف البلاد ، لكننا – بحسب بوتفليقة – نطمح إلى تكوين جيش محترف مهني في المستقبل "[٩] .

ثالثاً : الموقف من سياسة بوتفليقة وإعلان الحياد من ترشح بوتفليقة لولاية ثانية

اتسم موقف المؤسسة العسكرية من سياسة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الرامية إلى إحلال السلم في الجزائر بالايجابية، وربما كان ذلك دافعاً للاستمرار بسياسته لكن في الوقت نفسه لا تخفي المؤسسة العسكرية مشاعر "التحسب" التي يحملها "بو تفليقة" ازاء دور هذه المؤسسة.

واهم ما يعنيه "بو تفليقة" بذلك هو "ابتعاد الجيش عن الاشتغال بالسياسة، والتفرغ لرسالته الوطنية للحفاظ على امن الجزائر وحدودها ضد اعدائها"[١٠].

اكدت تطورت الاوضاع في الجزائر ولا سيما بعد اقرار " قانون الوئام المدني " على اصرار الرئيس " بوتفليقة " على السعي الى تأسيس نظام رئاسي قوي . وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى ان الرئيس يبدو مستعداً " للعمل على استعادة السيادة لرئيس الدولة وللسياسة على حساب قادة الجيش الذين فرضوا سطوتهم على الدولة وصادروا السياسة ، او على الاقل فرضوا قدرتهم على نقض قرارات الرئيس . فالضباط الكبار الذين عارضوا الاستجابة النشيطة للعرض المتضمن عقد الهدنة ووقف اطلاق النار من جانب واحد عام ١٩٩٧، ومما يلفت النظر ايضاً "انه رغم كون المؤسسة العسكرية هي التي اتت بالرئيس "بوتفليقة" للحكم، ورغم ادراكه جيداً لمدى القوة السياسية التي يتمتع بها الجيش ، ولكن على ما يبدو

ان "بوتفليقة" لن يقبل ان يكون مجرد واجهة لسلطة العسكريين ، بيد ان هذا الامر لا يمكن ان يتحقق بصورة مفاجئة[١١]، لا سيما وان الوضع الامني حينها لم يكن مستقراً . فضلاً عن ذلك فان من المحللين من ابدى مخاوفه من ان تعمد المؤسسة العسكرية للحفاظ على نسبة من العمل المسلح المعارض حتى تتخذه ذريعة بعدم رفع حالة الطوارئ ، ويكون ذلك مدعاة لها بعدم تنشيط الحياة السياسية والاعلامية بشكل كاف، خشية ان تتطور الحياة السياسية الجزائرية تجاه المطالبة بملاحقة الفاسدين، ومحاربة ظواهر الفساد، التي تنخر اقتصاد البلاد بقوة ، وان تتطور في اتجاه فتح ملفات المفقودين والمختطفين وملف المجازر الجماعية التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري في سنوات الازمة ولا سيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧[١٢].

لقد أراد بوتفليقة تحقيق ما عجز الرؤساء الذين سبقوه عن تحقيقه؛ وهو فك الارتباط بين جهاز الرئاسة ومؤسسات الجيش والمخابرات، بيد أنه كان مدركاًان فكّ هذا الارتباط لا يتأتّى إلا بالتحالف مع فاعل قوي يملك من أدوات التأثير وإلحاق الضرر ما يجعله في مأمن من أية ردة فعل قد تكون مضرة بمستقبله السياسي. ولم يكن هذا الفاعل منحدراً من المجتمع المدني، على شاكلة حزب سياسي ذي وزن في الحياة الاجتماعية والسياسية، أو منظمة من المجتمع المدني، بل كان جهاز المخابرات بقيادة الفريق مُحَمَّد مدين المدعو "توفيق".[١٣]

دلالات هذا التغيير مهمة في مضمونها من حيث [١٤]:

١. يشكل صعوداً للضباط الذين نجحوا في مواجهة الجماعات المسلحة من ناحية ، ومن ناحية ثانية يمثل تكراراً لهيمنة الضباط الذين جاءوا من الجيش الفرنسي ثم التحقوا بجيش التحرير والجيش الوطني قبل وغداة استقلال الجزائر.
٢. عدم استعداد قيادة الجيش للانسحاب من الميدانين السياسي والاقتصادي في المدى المنظور.

اما التغيرات التي جرت في ادارات وزارة الدفاع في ٢٧ آب / اغسطس ٢٠٠٠ فقد اتسمت بالطابع الاداري وكانت مقدرة سلفاً قبل تشكيل حكومة " علي بن فليس " .

ولا تمس هذه التغيرات النواة الصلبة للقوات المسلحة ، والتي يقع على رأسها الفريق اول "محمد العماري" واللواء "محمد مدين" المدعو "توفيق"، واللواء " اسماعيل العماري " ، واللواء "محمد التواتي". وهو ما لا يمكن ان يتجاهله " بوتفليقة " وفي الوقت نفسه لا يمكن ان يتجاوب معها . ويبدو ان امكانيات حدوث الصدام بين الرئيس والمؤسسة العسكرية قائمة ، وتاخذ اشكالاً علنية في كثير من الاحيان عبر الانتقادات المباشرة التي توجهها الصحف " الفرنكفونية " (الناطقة باللغة الفرنسية) والاحزاب الموالية للجيش ، للرئيس ومطالبته بالاستقالة ، لكن " بوتفليقة " تحدى خصومه وأعلن انه " سيواجههم بحد السيف اذا لم يمتثلوا للقانون او وقفوا في وجه خططه للتغيير " واكد " انه لا يخشى احداً في أي موقع كان "[١٥] .

مثلت انتخابات نيسان / ابريل ٢٠٠٤ حدا فاصلاً بين تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية ، وعدم تدخلها . ذلك ان الكثير من المتغيرات ادت دوراً باتجاه التأكيد على خروج المؤسسة العسكرية أو توازنها مع مؤسسة الرئاسة من الساحة السياسية الجزائرية ، وهو ما اكدناه في صفحات سابقة ، وما سنؤكده عند الحديث عن مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الصفحات القادمة . إ ذ انسحبت المؤسسة العسكرية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ ، معلنة بذلك الحياد لإضعاف موقف الرئيس ، حيث صرح العماري : " بأن الجيش ليس له أي مرشح وليس ضد أي مرشح وأنه سوف يعمل على احترام كلمة الصندوق ".[١٦]

وجاءت تصريحات الفريق اول " محمد العماري " لتؤكد هذا المنحى قبيل اجراء الانتخابات الرئاسية في الجزائر نيسان / ابريل ٢٠٠٤ ، وتحديداً تأكيده على الخروج تماماً من الساحة السياسية ، بإعلانه : " نرحب بمن يختاره الشعب حتى لو كان عبد الله جاب الله " .

أثارت تلك التصريحات جدلاً واسعاً منذ ان ادلى بها "محمد العماري" لجريدة الاهرام (المصرية) في حوار صحفي يوم ١٣ حزيران /يونيو ٢٠٠٣ . وتأكد اصرار المؤسسة

العسكرية على مغادرة ميدان السياسة برفض الاستجابة لمحاولات رموز معارضة للرئيس "بوتفليقة " على اعادتها للاشتباك مع الساسة. فعاد الفريق اول "محمد العماري" ليقول: "ان الجيش لا يريد ان يكون طرفاً في اللعبة السياسية. ومن اراد الوصول الى القصر الجمهوري عليه ان يعتمد على نفسه دون دعم منا". وكرر موقف الجيش مؤكداً في حسم قبل ايام قليلة من اجراء الانتخابات : " ان حياد الجيش لن يكون له معنى دون تعميمه على جميع مؤسسات الجمهورية كي لا يمس بمصداقية الاقتراع .. واكرر مرة اخرى ان الجيش خارج المنافسات الانتخابية أي انه ليس له مرشح وليس ضد أي مرشح " [١٧] .

حظيت المؤسسة العسكرية تبعاً لذلك ، بتقدير المتنافسين فتسابقوا على الاشادة بدورها ، سيما بعد اقرار قانون منع التصويت في الثكنات العسكرية . عليه ، فالرئيس الذي كان متهماً قبل التربع على مقعد المسؤولية بانه مرشح المؤسسة العسكرية تحول الى متهم بالعداء والخلاف الحاد مع قادة هذه المؤسسة ورموزها [١٨].

رابعاً: محاولات بوتفليقة لإضعاف المؤسسة العسكرية وترشحه للولايتين الثالثة والرابعة [١٩]

بادرت مصالح الاستخبارات العسكرية (**BRS**) صانعة النظام والدولة في الجزائر، منذ الاستقلال ، الى تزكية بوتفليقة عن طريق تمديد حكمه لولاية ثالثة، بدون حصولها على إجماع كل أركان المؤسسة العسكرية ، فالجيش الجزائري عرف خلافاً حاداً حول مسألة التمديد للرئيس،فهناك تيار مؤيد الرئيس بوتفليقة، تمثله الاستخبارات العسكرية (**BRS**)؛ التيار الثاني يقوده الجنرالات الشباب، والذين يطلق عليهم اسم الجنرالات العقلاء، والذين تكونوا في المدارس الغربية، وهم متواجدون بكثرة في أركان الجيش، وفي المناطق العسكرية المهمة. وفي الأخير التيار الذي يحركه الضباط المتقاعدون.فالتناحر الخفي بين الأجنحة العسكرية الثلاثة، بدأت تظهر معالمه منذ إزاحة الرئيس الشاذلي بن جديد في انقلاب أبيض، ولم يبرز هذا الانشقاق في المؤسسة العسكرية إلى العلن؛ إلا بعد إعلان تمديد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولكل مجموعة من الضباط مصالحها وطموحاتها، ونظرتها الخاصة لمستقبل

الجزائر. فالاستخبارات الجزائرية تبرر تزكيتها لعهدة ثالثة للرئيس بوتفليقة ، معتمدة على أسباب تبدو موضوعية ومنطقية ، ومنها عدم وجود بديل متوازن لخلافة الرئيس بوتفليقة ، وأن مرشحها السيد أو يحيى ، الوزير الأول ، ما يزال في طور التحضير، والتأهيل ، مبرر آخر يتجسد في كون التمديد هو مؤقت ومرحلي، له علاقة مباشرة بصحة الرئيس ، أما جناح الجنرالات الشباب، فهو يؤمن بأن الخروج من الأزمة الحالية ، والانسداد السياسي ، والاجتماعي، والاقتصادي، يمر أساسا بتحقيق الديمقراطية على الطريقة التركية ، فهم ينادون بعودة الجنرال اليامين زروال[٢٠]، الذي لازال يتوفر على رصيد شعبي كبير في الثكنات، والأوساط الفقيرة، وعند الشباب.. أما التيار الذي يمثله الضباط المتقاعدون، فهو يسعى إلى تغيير حقيقي في النظام، وذلك بإشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحكم، وتطبيع الحياة السياسية، تيار يمثله الرئيس الشاذلي بن جديد، والطبقة الوسطى والبورجوازية الجديدة التي استفادت من ريع البترول والغاز. في هذا التناحر المتزايد داخل مؤسسة الجيش الجزائري حول تغيير المادة ٧٤ من الدستور الجزائري[٢١]، يكمن الخطر، ويفسر تلويح بعض قادة بوليساريو[٢٢] بإشعال الحرب في المنطقة .

أعلنت جبهة التحرير الوطني في اجتماع الدورة العادية للجنتها المركزية بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٣، أن مرشحها لرئاسيات ٢٠١٤ هو الرئيس بوتفليقة. وقد برر الأمين العام للحزب عمار سعداني هذا الخيار بما أسماه "الحصيلة الإيجابية التي حققها الرئيس الحالي في كل المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، منذ توليه السلطة عام ١٩٩٩ إلى يومنا هذا" . [٢٣]

ولم تكن مسألة ترشيح بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة محل إجماع بين كبار المسؤولين في الدولة ، فقد تحفظ كل من مدير المخابرات الفريق مُحَمَّد مدين ووزير الداخلية الاسبق دحو ولد قابلية على الفكرة ، بسبب الوضع الصحي للرئيس[٢٤] وعدم قدرته على إدارة شؤون البلاد .

ادت مجموعة من العوامل دوراً رئيساً في تجديد الولاية لعبد العزيز بوتفايقة لمرة رابعة، ويكاد الجميع يتفق على أن لعبد العزيز بوتفليقة جملة من النقاط تؤدي لصالحه في الوضع السياسي الراهن، وهي: [٢٥]

– أنه تمكّن من وضع أسس لعملية استقرار أمني عقب سنوات من الاضطرابات والتناحر،

– كما أنه استطاع العفو عن قيادات الجيش التي كانت متهمة بالضلوع في عنف وتصفيات العشرية الحمراء،

– ضمن الرئيس بوتفليقة لهذه القيادات مصالحها الداخلية والخارجية، وهذا ما عزّز حلفه مع الجيش، بل وتمكُنه من إقناع الجيش بالحفاظ عليه وإبعاد الرافضين له، فمن جهة حماهم من الملاحقات الخارجية، ومن جهة أخر أبعد كل الضباط الذين قادوا الحرب الأهلية حتى لا يكونوا عبئًا على مؤسسة الجيش .

وكمحصلة يمكن القول: إن التحالف المؤقت بين الرئاسة وأركان الجيش قد حسم مسألة الترشح للعهدة الرابعة في سياق تميز بتجاهل شبه تام للمؤسسات السياسية والنصوص القانونية التي وضعها الرئيس نفسه؛ فمنذ بداية العملية برز بوضوح صارخ انحياز الإدارة والحكومة ووسائل الإعلام الثقيلة لصالح الرئيس، هذا فضلاً عن الموارد المالية التي سُخّرت سنة قبل الانتخابات في إطار الجولات التي قام الوزير الأول نيابة عن رئيس لم يعد بإمكانه الدفاع عن ترشحه بنفسه.[٢٦]

المبحث الثاني : سياسة بوتفليقة ومستقبل المؤسسة العسكرية في الجزائر

طوال أربع حقب رئاسية ظلت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية علاقة قلقة . وبمعنى اخر فمن الواضح تماماً ان الجيش الجزائري كان له نفوذه في الحياة السياسية الجزائرية منذ ان حصلت البلاد على استقلالها عن فرنسا [٢٧] .

من ذلك يكون من الواضح ان المؤسسة العسكرية مهيمنة على مؤسسة الرئاسة وهنا لا بد من الايضاح ان تلك الهيمنة انسحبت على كل الرؤساء باستثناء " هواري بومدين " والى حد ما " عبد العزيز بوتفليقة " وهذا الاستثناء ليس بسبب قوة مؤسسة الرئاسة وانما لان الرئيس كان على رأس المؤسسة العسكرية (بومدين) ، واجادة لعبة التوازنات ، فضلاً عن وجود ظروف دولية واقليمية ومحلية ساعدت على ذلك (بوتفليقة) وعلى الرغم من هذا الاستثناء الا ان القاعدة ، هي الاعتراف بمرجعية الجيش في توجيه الحياة السياسية امراً معلناً وعاماً بعد ما كان حكراً على بعض الاوساط المثقفة والمقربة من الفعل السياسي [٢٨] . فالمؤسسة العسكرية " لا تتعامل مع السلطة بمنطق الحارس الامين على النظام ، وانما بمنطق " صاحب السلطة " [٢٩] .

أولاً : ازمات النظام وتصاعد قوة المؤسسة العسكرية

الحقيقة التي ينبغي ان تذكر هنا هو ان طبيعة النظام السياسي الجزائري المأزوم ساعد كثيراً على تعزيز دور المؤسسة العسكرية وقوتها . وهنا يذكر ايضاً ان تحول النظام من نظام الحزب الواحد الى نظام متعدد الاحزاب كان لا بد من ان يحدد دور المؤسسة العسكرية ، ولكن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية استمر على الرغم من التحول الى التعددية السياسية ، وهو ما يتناقض مع مطالب التحول الديمقراطي، التي تكون السياسة فيه لعبة مدنية صرفة ، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون . وكما القضاء يفصل في المنازعات المدنية وفي المنازعات بين المؤسسات والاجهزة ، بمقتضى القانون الذي يعلو على الجميع ، ممارساً سلطة اقرها له الدستور، كذلك الجيش يمارس سلطته التي اقرها له الدستور وهي حفظ كيان الوطن والدولة الامة من الخطر الخارجي الذي يتهددها او يمكن يتهددها . وهي سلطة لا تخول له نقل خطوطه العسكرية الى الداخل ، او الانتقال من حدود الدولة الى حدود السلطة ، لان في ذلك اخلالاً بوظيفته الطبيعية والقانونية [٣٠] .

وصار من الواضح في الحالة الجزائرية ، ومن خلال تركيبة السلطة الحالية ، تبرز قوة العسكر رغم ما تبديه من حيادية وعدم التدخل في الشؤون السياسية والمدنية [٣١] ، وتزداد

خشية ضياع امتيازات القادة العسكريين ، بمقابل ذلك نلاحظ ان المؤسسة العسكرية الجزائرية ظلت بمثابة سلاحاً دائماً في وجه الاحتمالات غير السارة في الداخل .

ويبدو ان تعاظم دور المؤسسة العسكرية سوف لن يأخذ المنوال نفسه ، لا سيما وان مأزق الجيش يكمن في انقسامهم حول وحدة الرؤيا في التعامل مع الازمات ، وهو ما افتقرت اليه المؤسسة العسكرية في ذروة هيمنتها على الحكم في الجزائر [٣٢]. واقصد هنا مدة حكم " المجلس الاعلى للدولة " التي بدأت منذ ايقاف المسار الانتخابي مطلع العام ١٩٩٢ وحتى تعيين " اليامين زروال " رئيساً للجزائر ، فضلاً عن ذلك فان هناك تناقضاً بين تعاظم دور المؤسسة العسكرية والحاجة الى التحول الديمقراطي ، ومعه يصبح من الضروري البحث عن مزيد من الانسجام بين المؤسسة العسكرية بوظيفتها التقليدية – المهنية ومؤسسة الرئاسة.

ثانياً : احتمالات تدخل المؤسسة العسكرية والهيمنة على مؤسسة الرئاسة

إن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و منه في العملية السياسية بشكل غير مباشر عن طريق استعمال حق الاعتراض أو النقد، يتم في حالات عدم الاستقرار السياسي الناتجة عن اتساع المشاركة السياسية في مجتمع يفتقر إلى المؤسسات الكفيلة باستيعاب الأعداد الهائلة من الجماهير الراغبة في الانخراط في العمل السياسي، حيث يتحول الجيش إلى محافظ وحامي للنظام، ويزداد احتمال تدخله في حالتين وهما:[٣٣]

١/انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

٢/إتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية، أو محاولتها استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

وهذا النمط من التدخل يتم أيضا حين يحدث ما تراه المؤسسة العسكرية فوضى و أزمة خطيرة تهدد البلاد، فتتدخل لإعادة الاستقرار و إقامة حكومة شرعية.

ثالثاً : معوقات هيمنة العسكر على مؤسسة الرئاسة

من الناحية النظرية ، وحسب بوعلام بن حمودة " فان الوضع تغيّر في العالم ، لان وسائل الدفاع بلغت مستوى يجعل الاستيلاء على السلطة بالقوة العسكرية امراً ميسراً، وفي

الوقت نفسه يشعر الجيش بانه اذا كان الاستيلاء على السلطة سهلاً ، فان الاحتفاظ بها معاكسة لارادة الشعب شئ مستحيل ، فالترفع على الاحزاب السياسية ، وعلى التدخلات في السياسة اصبح اذن موقفاً منطقياً تتخذه كل جيوش العالم تقريباً ، فالجيوش اقتنعت بوجوب عودتها الى مهامها التقليدية كما اقتنعت بضرورة استيعاب التكنلوجيا الحديثة والمتجددة بسرعة " [٣٤].

واما من الناحية العملية فان هذا الاطار النظري يجابه بالواقع الجزائري الذي يقف حائلاً امام التحول الى نظام الحكم العسكري، ويتجسد في مجموعة من المعوقات منها :

١. ان المؤسسة العسكرية وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تحظى به في الساحة السياسية الجزائرية ، دأبت منذ الاستقلال على ان تجعل نفسها في الظل ، وهذا يعني انها اثرت البقاء بعيداً عن الواجهة السياسية ، وان كان القائمون على الحكم ينتمون في غالبيتهم الى المؤسسة العسكرية ، فضلاً عن ذلك فان المؤسسة العسكرية حرصت على ان تكون جامعة في طبيعتها " فهي من اكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي".[٣٥] بحيث تحتضن جميع المواطنين الجزائريين.

٢. صعود المؤسسة العسكرية الى الحكم ، وتحول النظام السياسي الى نظام حكم عسكري سيجعل دور المؤسسة العسكرية محدداً ، وربما سيؤدي الى حالة من الصراع السياسي ، يفقد فيه الجيش دوره كمؤسسة تضم الجزائريين كافة ، على اختلاف توجهاتهم وفئاتهم الاجتماعية .

٣. وجود ضاغط خارجي ، يتمثل في الحيولة دون وصول الجيش الى سدة الحكم انسجاماً مع التوجه الذي تحاول ان تؤسسه القوى الخارجية ، القائم على ركيزة جعل الحكم ديمقراطياً وهي ترضى بالجيش كمنسق (لتكريس الديمقراطية) ، ولكن ترفض الحكم العسكري المباشر . وتدخل الجيش في سنوات الازمة العشرية بطريقة مباشرة ومؤثرة وهذا الدور لا يتناسب مع مزاج العالم الخارجي والمؤسسات الدولية التي تفضل التعامل مع المدنيين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، لذا يعتقد بان انسحاب الجيش وراء الستار بات ضرورياً ، بل ان مصلحة العسكريين الفعلية هي التشارك مع المدنيين في تولي الشؤون العامة [٣٦] .

٤. التعارض بين خيار التعددية الذي لجأت إليه الدولة منذ ثمانينيات القرن الماضي ، وبين بقاء الجيش قوة عسكرية – سياسية دون الاعتماد على المؤسسات الدستورية ، اذ لا يمكن ان يشكل بديلاً كاملاً عن النظام السياسي ومؤسساته .

رابعاً : مستقبل المؤسسة العسكرية في الجزائر

هنالك الكثير من المؤشرات التي تدلل على احتمالية نكوص دور المؤسسة العسكرية الجزائرية أو على الأقل إستمرار التوازن القلق بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية منها : [٣٧]

١. استمرار التحولات الديمقراطية ، ومن شأن ذلك تقويض دور المؤسسة العسكرية ، لا سيما مع تعدد المنابر التي تقف بالضد من ذلك التدخل ، وستكون العلاقة عكسية اذ كلما سارت الجزائر باتجاه الدولة القانونية كلما ضعف دور المؤسسة العسكرية . وهو ما يمكن ملاحظته ابان حقبة حكم الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " ولا سيما مع انتخابه لولاية رئاسية ثانية والتي برهنت على مقدرة الرئيس على اجادة لعبة التوازنات ، والتي صارت بمحصلتها لصالح الرئيس . والعكس صحيح فكلما حصل ارتداد من مؤسسة الرئاسة فيما يتعلق بالمسار الديمقراطي كلما فتح الباب لتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية .

٢. الصراع بين قادة المؤسسة العسكرية ، كنا قد اكدنا في نقطة سابقة على ان الماسكين بزمام المؤسسة العسكرية هم بضع عشرات ، بمقابل كثرة من العسكريين المهنيين الذين لا يتقنون سوى العسكرية وهم من الضباط الشباب الذين لا تشغلهم السياسة كثيراً سيكونون بالتأكيد بمجابهة العسكريين المتنفذين ، وبالنظر الى طبيعة العلاقات الشخصية والعائلية لأولئك المتنفذين ، سيكون المستقبل لأولئك الشباب ، وبذلك ينسحب الجيش تدريجياً الى ثكناته ويؤكد الحياد ، ويتعزز ذلك مع استمرار التحولات الديمقراطية .

٣. تأكيد حياد الجيش الذي اعلن غير مرة ولو شكلياً من قبل هيئة الاركان مثلاً يعزز حياد الدولة ذاتها . عندها لا يتدخل في الصراعات ، ولا ينتصر ولو رمزياً لفريق ضد اخر ، ولا

يتدخل في صنع القرار وادارة السلطة الا في ما يتصل بمجال الامن القومي ؛ ثم ان المجتمع لا يحتاج الى تدخل الجيش في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار ، لان هذا الاستقرار متحقق لأسباب منها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .

٤. وضع دولي غير مؤات ، إذ من ملامح (النظام الدولي الجديد) التحول الديمقراطي ، ومن متطلبات ذلك التحول هو عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية . بمعنى اخر ان الوضع الدولي لا يسمح بالانقلابات العسكرية او التدخل في السياسة من الجيش . أضف الى ذلك ان الوضع الدولي جعل من البيئة الخارجية لاي نظام سياسي بيئة ضاغطة ، وصار من اللازم الالتفات الى مطالب تلك البيئة ولا سيما تلك المنبعثة من الولايات المتحدة الامريكية ومخاطر الارهاب التي تهدد الكثير من دول العالم .[٣٨]

٥. وبناء على التطورات التي لحقت بمفاهيم الامن ، فان التركيز زاد على نقطتين اساسيتين يؤكدان على ان الأمن لا يتحقق بالقوة فقط وانما على النظام أن يلجأ الى وسائل أخرى وهما :[٣٩]

أ- ضمان وجود وتوافر حالة من الرضا العام بأهداف الحكم وسياساته .

ب- إفساح المجال واسعاً أمام مشاركة الشعب ، كل بما يملكه من طاقة وقدرة وعلم وخبرة، حتى لا ينعزل قطاع الشعب عن الهم الوطني ، حتى ولو كان يُمثلُ قلّة .

عليه، ورغم انتهاج كل طرف مجموعة من السياسات والآليات لإضعاف الطرف الآخر، إلا أن الصراع بينهما لم يصل إلى الصدام المباشر الذي يمكن أن يبلغ القطيعة . فالرئيس بوتفليقة مدرك لحجم قوته المستمدة أصلا من الدستور وما يخوله من صلاحيات، وأيضا قوة المؤسسة العسكرية ومالها من دور في تسيير الحياة السياسية وتوجيهها، و لأن كل طرف لا يمكنه الاستغناء عن الآخر، يمكننا القول أنهما اتفقا على صيغة للتعايش معا قائمة على تولي الرئيس لصلاحيات الإعلام والعلاقات الخارجية في حين تتكفل المؤسسة العسكرية بالملف الأمني ، و من بين النقاط المتفق عليها بين الطرفين مسألة تحديث الجيش والتوجه نحو

الاحترافية بوصفه أمرا لا غنى عنه لمواجهة تحديات العولمة ومحاربة الإرهاب الداخلي والدولي والجريمة المنظمة.[٤٠]

الخاتمة

نازعت المؤسسة العسكرية مؤسسة الرئاسة للهيمنة على مقاليد الحكم والتأثير في السلطة ومؤسساتها ، ومثلت أوقات الأزمات التي مرّ بها النظام السياسي في الجزائر الأوقات الأمثل في هيمنة المؤسسة العسكرية على مؤسسة الرئاسة، ومثلت " العشرية السوداء"، الحقبة الممتدة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٩، نموذجاً للهيمنة على مؤسسة الرئاسة. غيّر ان هذا الوضع تغيّر مع استلام "بوتفليقة" مقاليد الحكم في الجزائر، اذ حاول الأخير تقويض دور المؤسسة العسكرية وإخضاعها لإرادته على الرغم من إدراك " بوتفليقة " لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الجزائرية . لكن وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها بوتفليقة التي تعد بمثابة آليات من النظام للتعامل مع المؤسسة العسكرية ومنها الجيش بما يمنعها من تكوين الولاءات والانتماءات ، ... الإ أنه كان مدركاً لقوتها وأحياناً الحاجة إليها الأمر الذي يعني عودة التوازن القلق بين طرفي العلاقة فالولايات الثلاث التي حكم فيها " بوتفليقة " مكنته من فرض إرادته عليها إلا انه لم يستطع الفكاك من قوتها وتأثيرها مع حصول متغيرات إقليمية ضغطت على النظام السياسي الجزائري قد تجبر " بوتفليقة " أن يعيد مكانة المؤسسة العسكرية بنفسه ومن تلك التغيّرات تصاعد خطر التنظيمات الإسلامية المتطرفة التي أثرت في الكثير من بلدان الجوار الجزائري ولاسيما في تونس ، وليبيا ومالي .

The relationship between the Military Institution and the Institution of the Presidency during the Reign of Bouteflika: Reality and Future Prospects

Prof.Dr.Khairi A.jasim

Abstract:

The search focuses on the study of the relationship between the military institution and the institution of the presidency in Algeria during the era of President Abdelaziz Bouteflika's rule 1999- 2014.

Moreover, the constitutional amendment which allow him to run for a fourth term leads us to wonder about the nature of that relationship.
The research deals with the assumption that the relationship between the military institution and the institution of the presidency in Algeria is a unstable and concerned one.
Both are trying to control the other in order to subject it. This confrontation has not been resolved for the sake of any of them. The roots of the issue extend to the pre-independence of Algeria

[1] نقلاً عن : ضمبري عزيزة ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر – باتنة –كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ ، ص ١١١ .

[2] ورد في جريدة الخبر (الجزائر) ١٩٩٩/١/١٧ .

[3] ورد في جريدة الخبر (الجزائر) ١٩٩٩/١/٢٣ . أظهرت نتائج الانتخابات ان " بوتفليقة " حصل على (٧٤) بالمئة من اصوات المقترعين (النهار ، بيروت ١٩٩٩/٤/١٧) ورد في مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٤٤) حزيران / يونيو ١٩٩٩، ص ١٩٨ .

[4] ضمبري عزيزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

[5] ورد في بول ماري دولاغورس ، مقاربات حول دور المؤسسة العسكرية ، جريدة الزمان العدد (٢٧٦) ١٩٩٩/٣/١٦ . وللمزيد من التفاصيل ، ينظر : احمد مهابة ، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٧) تموز / يوليو ١٩٩٩ ، ص ٢٠١ .

[6] جريدة الخبر (الجزائر) ٢٠٠٠/٢/١٦ .

[7] خالد نزار (مذكرات) ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥٧.

[8] جريدة الخبر (الجزائر) ٢٠٠٠/٢/٢٧ .

[9] المصدر نفسة .

[10] ورد في احمد مهابة ، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٣ .

[11] مروى ممدوح سالم ، الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٨) تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٩ ، ص ١٨١ .

[12] الجزائر : حل جيش الانقاذ وتفكيك العمل المسلح يحسنان الوضع الامني وغياب الحل السياسي يجعل البلاد تراوح مكانها، مجلة فلسطين المسلمة ، العدد (٢) شباط / فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٤١ .

[13] سيدي أحمد ولد أحمد سالم (عرض) ، حلقة نقاشية : التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٣ اذار / مارس ٢٠١٣ ، ص ٣.

[14] مروى ممدوح سالم ، مرجع سبق ذكره ، ١٨٦ .

[15] ورد في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠ ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٠ .

[16] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[١٧] ورد في التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٠ .

[١٨] نصر القفاص ، انتخابات الرئاسة الجزائرية : العقدة والحل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٦) نيسان / ابريل ٢٠٠٤ ، ص ١٢٥ .

[١٩] المصدر نفسه

[٢٠] احميدان ولد الناجي ، الزلزال الدستوري في الجزائر وانعكاساته على جبهة البوليساريو والمنطقة . وجدة نيوز ٢٠٠٨/١٢/٨ . على الرابط http// www.maghress.com

[٢١] نصت المادة (٧٤) من الدستور الجزائري النافذ على الاتي :

- مدة المهمة الرئاسية خمس (٥)سنوات .
- يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة .

ينظر : الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الانسان –كلية الحقوق بجامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٨ .

[٢٢] تشكلت أول حركة سياسية صحراوية عام ١٩٦٠ ، ثم تجمعت حركة التحرير الصحراوية عام ١٩٧٣ حول منظمة سياسية وعسكرية تأسست من شباب الطلاب ، إشتهرت باسم جبهة البوليساريو . ينظر : عزيزة بدر ، " الصحراء الغربية ومفاوضات ٢٠٠٧ .. حجر في ماء البحيرة الراكد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٠) ، القاهرة ، تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٧، ص ١٥٠ .

[٢٣] فتحي بولعراس ،ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة : جدل داخلي وتداعيات محتملة ، (تقرير) مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ١٢ كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٣ ، ص ٤ ،

[٢٤] كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد عاد من وعكة صحية ألمت به في نيسان / ابريل ٢٠١٣ ، وتسببت في إصابته بشلل نصفي تطلب نقله إلى فرنسا لتلقي العلاج . ونظراً لتركيز كل السلطات في يد الرئيس ، فقد تسبب غيابه لأكثر من ستة أشهر عن إدارة شؤون الدولة ، في دخول البلاد في عطالة وإنسداد مؤسساتي . ينظر : [٢٤] فتحي بولعراس ،ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة: جدل داخلي وتداعيات محتملة، (تقرير) مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٢كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٣ ، ص ٣.

[٢٥] سيدي أحمد ولد أحمد سالم (عرض) ، حلقة نقاشية : التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشيح بوتفليقة لولاية رابعة، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٣ اذار / مارس ٢٠١٣ ، ص ٤ .

[٢٦] ادريس شريف ، الجزائر : العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية (تقارير) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٧اذار / مارس ٢٠١٤ ، ص ص ٤ – ٥ .

[٢٧] اسماعيل قيرة واخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٨.

[٢٨] المصدر نفسه .

[٢٩] المفترق الجزائري ، مجلة الوطن العربي ، العدد (١٧٢) الجمعة ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٩٠ ، ص ٢٨ .

[٣٠] عبد الاله بلقزيز ، " السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة " في احمد ولد داداه واخرون ، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٨ – ١٩ .

[٣١] علي خليفة الكواري (محرر) " مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣٦ .

[٣٢]لم تسلم المؤسسة العسكرية من مشكلات الصراع والتنافس بين تيارات ومراكز القوى الكثيرة ، ولعل من ابرز تلك التيارات هو التيار " الاستئصالي " الذي لا يرى بديلاً لاقتلاع جذور الجماعة الاسلامية المسلحة ، ويجعل امكانية مشاركة هذه الجماعات في السلطة ضرباً من المحال ، وهذا هو السبب في رفض الحوار مع المعارضة او الاستماع الى ارائها حول السلام في الجزائر .
ويذكر ان اسباب الانقسامات بين الجنرالات مختلفة ومتعددة ، سواء ابتداء من نزاعات المصالح المادية او ذات طبيعة عسكرية محضة او سياسية او بكل بساطة بسبب نقص التجانس الشخصي ، ان كل اسباب الانفجار البركاني قد توفرت وهذا رغم المظاهر الرسمية لمؤسسة عسكرية موحدة وهادئة . ينظر :

http :// w ww . anp . org / arabindex / araetatdicorde / zilzal . htm

[٣٣]ضمبري عزيزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

[٣٤]بوعلام بن حمودة ، الممارسة الديمقراطية للسلطة (بين النظرية والواقع) مطبعة دحلب ، الجزائر ، [د . ت] ، ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

[٣٥]مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٣١ .

[٣٦]الوسط ، العدد (٣٦٣) ١١ / ١ / ١٩٩٩ .

[٣٧]خيري عبد الرزاق جاسم ، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٢٥) ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، أيلول ٢٠٠٤ ، ص ص ٨٦– ٨٧ .

[٣٨]تراجع معدلات الإنقلابات العسكرية فى العالم فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥ من متوسط قدره ٢٠ إنقلابا كل عام إلى أقل من خمسة إنقلابات فقط فى المتوسط منذ الألفية الثالثة . وقد حدت مواقف القادة الأفارقة الرافضة للإنقلابات العسكرية بشكل كبير من تعرض الدول الإفريقية لهذه الظاهرة ، خاصة بعد تعهد ٤٣ رئيساً إفريقيا في القمة الافريقية التى استضافتها الجزائر في تموز / يوليو عام ١٩٩٩، بإنزال أقصى العقوبات على الانقلابيين حتى تضع حدا لمطامع العسكر فى السلطة . وزاد من حدة رفض هذه الإنقلابات وعدم لجوء العسكر لها في الفترة الأخيرة داخل القارة السمراء ، إعلان الاتحاد الإفريقي : " أنه لن يعترف بأي حكومة تصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري " .
السيد علي أبو فرحة ، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية ، ٢٣شباط / فبراير ٢٠١٣ . نقلاً عن : **http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1079**

[٣٩]عاطف الغمري ، الإصلاح السياسي من أين يبدأ ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٨ .

[٤٠]ضمبري ، عزيزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩.